فوق الطاولة

قروض بشروط صعبة!

هني الحمدان

مضى ما مضى من الوقت، ونحن نسمع من إدارات ومسؤولي المصارف الحكومية أنها مكبلة بإجراءات ونواظم وفوق ذلك متحفظة جداً في سياساتها الإقراضية، وما هذا التحفظ إلا في سبيل ضبط عمليات منح الإقراض للزبائن، الأمر الذي يقلل من نسبة المخاطر إلى حدود قليلة جداً، وقد يكون هذا الإجراء من قبل أهدافها التي جاءت من أجلها، وإنها مؤتمنة على إيداعات الزبائن، على أنها خط أحمر لا يجب المساس بها تحت أي حال.

ما حصل تضخمت الإيداعات وقلت الاستثمارات، بوقت صار حجم القروض الممنوحة قليلاً لا يتناسب مع الغلاء وحالة التضخم، ما جعل الأصوات تتعالى بمطالبة رفع السقوف للقروض الممنوحة، وبعد تقديم التبريرات والموجبات من جانب المصارف الممنوحة، والتسليف تمت الموافقات باشتراطات ليست بالسهلة، وهي تختلف من مصرف إلى آخر، ويوم أمس قررت إدارة مصرف التسليف الشعبي مضاعفة قرضها المليوني ليصبح مليوني ليرة لأصحاب الدخل المحدودة، إلا أن المفاجأة أن منح القرض المليوني ليرة يشترط أن يكون الراتب فقط ١١٠ آلاف ليرة، وهنا التساؤل مطروحاً: هل يخفى على إدارات المصارف أن متوسط الرواتب يتراوح بين ٥٠ ألفاً إلى ٦٠ ألفاً؟ أم هناك أمور وقرارات لا نعرفها حتى الآن، وجهات المصارف على اطلاع بها تماماً، إلا اللهم أن هناك زيادات في الرواتب والأجور وهذه قد تكون مسوغاً لها بوضع اشتراطات كهذه صعبة التنفيذ على دخول الرواتب الحالية لشريحة واسعة من الزبائن..!!!

نأمل في أن تكون جل القرارات تنسجم مع الواقع الحالي، تحافظ على الودائع من جهة، ومن جانب آخر تسهل منح القروض لزبائن هم بحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى!

«التسليف الشعبي» يقرر رفع سقف قرض الدخل المحدود إلى مليوني ليرة

مدير عام المصرف لـ«الوطن»: تطبيق القرار بدءاً من آذار المقبل

عبد الهادي شباط

أصدر مجلس إدارة مصرف التسليف الشعبي قراراً رفع بموجبه سقف قرض الدخل المحدود ليصبح مليوني ليرة بدلاً من السقف السابق مليون ليرة وبالشروط نفسها التي كان يقوم بموجبها مصرف التسليف الشعبي بمنح القرض الدخل المحدود سابقاً.

وفي تصريح لمدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العربيد لـ«الوطن» قال: إن القرض لمدة خمس سنوات وبمعدل فائدة ٧ بالمئة سنوياً وهو المعدل ذاته الذي كان معمولاً به سابقاً على أن يتم البدء بتطبيق القرار مع بداية شهر آذار المقبل.

وتم رفع سقف قرض الدخل المحدود ليصبح مليوني ليرة بدلاً من مليون ليرة بعد استكمال كل متطلبات منح هذه السقوف من تأمين السيولة ونقل الأموال والتأمين عليها وغيره من المتطلبات وأن تعديل ورفع سقف القرض تم بحثه ودراسته وأخذ رأي مجلس النقد والتسليف به بهدف زيادة الجدوى من قرض الدخل المحدود بعد حالة التضخم والارتفاعات السعرية في السوق إضافة لوجود شريحة من العاملين في الجهات العامة والعسكريين وأساتذة الجامعات وغيرهم تسمح أجورهم وتعويضاتهم الشهرية بمنحهم قروضاً أكثر من مليون ليرة وأنه للحصول على قرض بسقف مليوني ليرة لا بد أن يكون الأجر الشهري بحدود ١١٠ آلاف ليرة.

ويأتي قرار المصرف انطلاقاً من الحرص على تلبية متطلبات المتعاملين معه وخاصة ذوي الدخل المحدود لتوفير قروض مناسبة تسهم في تأمين جزء من الاحتياجات الأساسية لهم إضافة إلى تطوير الخدمات التي يقدمها المصرف.

مبيناً أن آلية احتساب حجم الاقتطاع من الراتب تكون بمعدل ٤٠٪ من الأجر الشهري تضاف لها التعويضات التي يحصل عليها الموظف وأن هناك الكثير من التسهيلات عمل عليها المصرف لتسليط إجراءات الحصول على قرض الدخل المحدود بحيث لا يحتاج طالب القرض في حال كان محققاً لشروط القرض لأكثر من يومين إلى ثلاثة أيام.

وبيّن العربيد أنه حالياً ليس هناك أي بحث لتعديل هذا السقف بأكثر من مليوني ليرة نظراً لطبيعة الأجور والمعاشات لذوي الدخل المحدود كونهم الشريحة المستهدفة من قروض الدخل المحدود وأنه في حال أي تعديل على الأجور والمعاشات بحيث تسمح الاقتطاعات من أجورهم تحقيق سقوف أكثر من مليوني ليرة ستتم إعادة النظر في سقف قرض الدخل المحدود لدى مصرف التسليف الشعبي ورفعه بما يتلاءم مع الأجور الشهرية للموظفين والعاملين في الجهات العامة.

وكان معاون المدير العام لمصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أوضح في اتصال سابق مع «الوطن» أنه تم منح ٢٤٨ ألف قرض دخل محدود بقيمة ١٢٢ مليار ليرة منذ استئناف منح القروض في عام ٢٠١٥ وحتى نهاية العام الماضي ٢٠٢٠، على حين منح المصرف في عام ٢٠١٩ نحو ٣٦ ألف قرض بقيمة ٣٠ مليار ليرة وتراجع عدد القروض إلى ٢٩ ألف قرض بقيمة ٢١ مليار ليرة العام الماضي ٢٠٢٠ بسبب الظروف التي رافقت انتشار فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية وحالة التوقف عن منح القروض في شهر حزيران حتى بداية الربع الثالث من العام الماضي.

وبيّن أن متوسط منح القروض لدى مختلف فروع التسليف الشعبي نحو ٥ آلاف قرض شهرياً تصل كتلتها المالية لنحو ٤,٥ مليارات ليرة.

مدير السورية للمخابز يبشر: أزمة الخبز انتهت

هزاع لـ«الوطن»: كان الوضع خلال الشهرين الماضيين صعباً ولا أحد يعلم الجهد الذي بذلناه

رامز محفوظ

أكد المدير العام للمؤسسة السورية للمخابز زياد هزاع في تصريح خاص لـ«الوطن» أن السبب الرئيسي للازدحام على الأفران نقص مادة الدقيق، كاشفاً عن بدء وصول توريدات من القمح بشكل كبير جداً، معتبراً أن هذه التوريدات التي بدأت بالوصول تعتبر كافية ووافية.

ولفت إلى أن الوضع كان صعباً جداً خلال الشهرين الماضيين ولا أحد يعلم الجهد الذي بذل من أجل تأمين الدقيق وعدم حدوث انقطاع في المادة؟

وبين أنه لا يمكن إنكار حدوث ازدحام خلال الفترة الماضية لكن المادة كانت متوافرة، مشيراً إلى وجود جهود فريق عمل على مستوى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعلى المستوى الحكومي لتأمين الدقيق وتم خلال الفترة الماضية تجاوز مراحل صعبة وخطيرة لتأمين الدقيق.

وأشار إلى أن عملية إنتاج الدقيق تحتاج إلى وقت، لافتاً إلى أنه عند وصول الأقماح إلى المطحنة يتم عمل ترطيب للقمح في المطحنة من أجل وضعه على سلندرات الطحن وهذا الأمر يستغرق كحد أدنى من ١٢ ساعة إلى ٢٤ ساعة حتى يتم طحنه في اليوم التالي.

وأوضح أنه بمجرد الدخول في الأسبوع القادم ستكون الأمور أفضل وبخير.

ولفت إلى حدوث انقطاعات كثيرة في الدقيق في الأفران خلال الفترة الماضية الأمر الذي أدى إلى حصول ازدحام على الأفران وكان هناك فاقد بوصول الأقماح نتيجة العقوبات الجائرة على سورية وصعوبة الحصول على الأقماح من منطقة الجزيرة السورية لكن رغم ذلك بذلت جهود كبيرة من قبل المعنيين من أجل عدم حصول خلل، والخلل كان أن الفاقد كان محصوراً في المنطقة الجنوبية من أجل ألا تصبح هناك مشكلة على مستوى سورية وهذا الأمر شاهدناه في دمشق لكن لم نشاهده في باقي المحافظات.

وأشار إلى أنه خلال الأيام القادمة مع انتظام توريدات القمح ستكون هناك انفراجات كبيرة خلال الأسبوع القادم نتيجة الاهتمام الكبير الذي بذل من قبل القيادة السياسية والحكومة لتأمين حاجة المخابز من مادة الدقيق.

النقص في قطاع الأدوية المخدرة أحد أسباب الوفاة و«حويصة» يطرحون الدواء الأجنبي في السوق!

دخول بعض أنواع الدواء للسوق السوداء لأن الاستثمار الدوائي مقتصر على تعدد الأسماء فقط

أنين هلال

الاستثمار في القطاع الدوائي وجهة للعديد من المستثمرين، ولكن هل خلق هذا الاستثمار التنوع الدوائي المطلوب؟ وتوافر الدواء الأجنبي اليوم خلق أسئلة كثيرة منها هل هو مضمون وخاضع للرقابة؟

«الوطن» توجهت بالسؤال لعدة جهات بدءاً بالصيادلة، الصيدلانية تغريد سليمان أوضحت أن هناك العديد من الشركات الدوائية التي ظهرت مؤخراً، ولم تشكل ذاك الفرق الملحوظ إضافة إلى التعامل مع المستودعات الذي أخذ منحى آخر، فهناك تقنين في الدواء النوعي الذي يسحب بكميات قليلة، وفي بعض الأحيان يتم إلزام الصيدلي «بالسلة الدوائية» التي تحوي أنواعاً متعددة من الأدوية التي لم يطلبها ولكنه مجبر على أخذها للحصول على الدواء الذي يريد، فالتعدد بأسماء شركات الدواء هو تعدد لنوع واحد من الدواء وبعض هذه الشركات اتجه للمتممات الدوائية، على حين الأدوية النوعية لا نرى بديلاً منها في السوق رغم تعدد المعامل، وبعض أنواع المضادات الحيوية يتم تأمينها من السوق السوداء إذ العلبة التي كلفتها ١٥٠٠ ليرة تؤمن بسعر يزيد على ٦ آلاف ليرة، ما يدفع الصيدلاني لبيعها بالظرف لشح المادة ولتغطية رأس ماله.

على حين تحدث العديد من الصيادلة عن عدم الالتزام بالقرار الأخير الذي صدر عن وزارة الصحة، الملزم للمعامل بتبديل ٣ علب دواء نوعي كالضغط والسكري منتهية الصلاحية، إذ تتهرب بعض المعامل، إضافة إلى عدم وجود تسعيرة على العلب، فعلى الصيدلي أن يسعر بيده ما خلق مشكلة ثقة مع المريض.

وعند السؤال عن الأسعار لم يخف الصيادلة امتعاضهم فسعر قلمين من الدواء يتعدى ثمانين ألف ليرة، ما يشكل عبئاً على الصيدلاني والمريض معاً، ففي بعض الأحيان يتم طلب الدواء الأساسي فقط من وصفة طبية كبيرة، أما الربح فهو وهمي، ويسأل الصيادلة بعد الزيادتين المأشيتين في الدواء هل هناك حركة لزيادة ثالثة تناسب الوضع الحالي؟

وفي السياق نفسه د. فواز هلال المسؤول العلمي في رابطة الاختصاصي التخدير وتدبير الألم أكد أن هناك مشكلة في إنتاج المخدر الدوائي حيث تعمل معامل الأدوية على إنتاج نوع واحد من دون التنويع في الأدوية، وإنتاج نوع دوائي واحد في قطاع التخدير من عشرات الآلاف من الأبنية والشقق السكنية على الهيكل غير المستثمرة، والتي مضى على تشييدها سنوات عديدة. صحيح أنه لا يوجد قاعدة بيانات أو إحصاءات دقيقة لعدد الشقق على الهيكل، لكن من المؤكد أن هناك أموالاً تقدر بمئات المليارات من الليرات المصروفة على التشييد من دون أي عائد استثماري وهذا يعد أحد أوجه خسارة الاقتصاد الوطني واستنزافه.

وبين الخبير ملحم أهم الآثار السلبية للتشييد على الهيكل:

خسائر مبالغ مالية طائلة من دون تحقيق أي عائد استثماري أو اقتصادي، وبالتالي فقدان دورة رأس المال، واقتصار التشييد على الهيكل على رشة البيتون المسلح.

تفاقم مشكلة السكن، وازدياد غلاء العقارات والذي يسبب عزوف الشباب عن الزواج والاستقرار، وما له من آثار سلبية على المجتمع، أو دفع البعض إلى الهجرة.

لتخفيض أسعار العقارات..

خبير يدعو إلى استثمار عشرات آلاف الأبنية على الهيكل وقروض ميسرة للبناء

يسرى ديب

قال الخبير في قطاع التشييد والبناء الدكتور عصام ملحم وعضو لجنة الكود السوري إن أسعار العقارات مرتفعة جداً إذا ما قارناها بمتوسط الدخل فهي الأعلى عالمياً، وأعلى من مثيلاتها في الدول الأوروبية، وإن استكمال عشرات آلاف الأبنية الموجودة على الهيكل، خير إجراء لحل مشاكل السكن، وهذا يحتاج لقانون يلزم كل الأطراف والمتعهدين باستكمال الأبنية القائمة، خاصة أن كلفة الإنشاء على الهيكل مع سعر الأرض لا يقل عن ٦٠ بالمئة من كلفة تشييد البناء.

ويعيد أستاذ البيتون المسلح ملحم أسباب هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها:

جشع قسم كبير من العاملين في مجال العقارات، حيث تصل أرباحهم إلى أكثر من ١٥٥ بالمئة من قيمة رأس المال.

الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي خاصة التي تقع ضمن المخطط التنظيمي، وارتفاع أسعار مواد البناء وخاصة أسعار حديد التسليح.

التصميم غير الاقتصادي للمباني، والذي يؤدي إلى هدر في كميات حديد التسليح، وتوجه الاستثمارات إلى العقارات لعدم وجود قوانين متطورة، تفتح آفاق أخرى للاستثمار في المجالات الصناعية والزراعية.

وجود عشرات الآلاف من الأبنية غير المستكملة والمنفذة على الهيكل والتي لا يمكن استثمارها، وذلك بسبب غياب الأنظمة والقوانين التي تلزم أصحاب العقارات باستكمالها من خلال إكسائها بشكل كامل وبالتالي وضعها في الاستثمار.

تغيير المخططات

وعن عدد السنوات التي تحتاجها إعادة الإعمار بعدما يبدأ قال الخبير ملحم إنه يحتاج إلى مدة لا تقل عن ٢٠ عاماً، وإنه يجب أن يتم عن طريق شركات سورية ضخمة. وإن الأمر يحتاج إلى وضع قوانين مشجعة للاستثمار في البناء، ويكون ذلك بتغيير المخططات التنظيمية، والسماح ببناء طوابق إضافية، تمكن المستثمر من بناء المنازل المهدمة وإعادتها لأصحابها، ومن ثم الاستثمار في المساحات الإضافية، أما إعادة المبنى بالطوابق ذاتها فلا جدوى استثمارية منه، ولا يشجع على الاستثمار، وكمثال على ذلك يستشهد الدكتور ملحم بحال حي الوعر في حمص الذي لم يبادر أي أحد لإعادة بنائه.

ولتخفيض أسعار العقارات يقترح الخبير ملحم:

– إصدار قرار ملزم من رئاسة مجلس الوزراء إلى البلديات في المدن والبلدات، بعدم السماح للتشييد على الهيكل، وتحديد مدة زمنية لاستكمال وإنهاء المباني وفق مواصفات تقدم مع الترخيص.

– عدم إعطاء أي مقاول ترخيصاً لتشييد بناء جديد، ما لم يستكمل بناء بدأ بتشييده ولم يقم بإنهائه.

– إعطاء قروض ميسرة بفوائد مخفضة لاستكمال الأبنية المشيدة حالياً والمقدرة بعشرات الآلاف من الشقق.

– دعم مواد البناء من خلال تخفيف الضرائب عليها.

– تطبيق المواصفات على مواد البناء وخاصة المعامل التي تقوم بإنتاج هذه المواد.

– تخفيض أعداد المستثمرين في العقارات عن طريق فرض رسوم عالية لكل من يمتلك باسمه أكثر من عقارين.

عضو في مجلس الشعب: الروتين يحد من انتعاش الاستثمار في القطاع الدوائي.. فلماذا لا نرى معملاً للأملاح الدوائية في القطاع العام مثلاً..؟

وأضاف د. سنجر إنه على المستوى المحلي نمت صناعة الأدوية بشكل مهم حيث إن الشركات المحلية أمنت حاجة السوق بالتزامن مع الترخيص لعدد مهم من المستودعات لتلبية الحاجة من باقي المنتجات التي ترتبط بشكل أو بآخر بهذه الصناعة كتأمين المتممات الغذائية، لننتقل لمرحلة التصدير إلى دول لا تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الأدوية كالبين مثلاً ولدول تجد في المنتجات الدوائية السورية حلاً لتعويض النقص لديها، كما أن حالة الاستجابة الطارئة للأزمات والأوبئة عززت من مكانتها، حيث وجدت الصناعات الدوائية في سورية من العراق سوقاً واعداً، فهي ليست بحديثة فهناك شركات تصنع منذ الستينيات، ووصلت المنتجات الدوائية السورية لأكثر من خمسين دولة قبل الأزمة.

وحسب د. سنجر من الضروري وضع منهجية خاصة لدعم الصناعات الدوائية القديمة والجديدة في سورية من حيث تعزيز وصولها لمصادر التمويل بشكل سلس ومرن وخاصة في ظل حالة الغلاء الحالي الذي يهدد الكثير من شركات الصناعات الدوائية لكونها تستورد المواد الأولية من الخارج ولحاجتها لاسترداد تكاليف الاستثمار المرتفعة.

كما تبقى الغاية لأي مشروع هو تحقيق الاستمرارية لتصبح بوابة التخطيط لهذه الشركات في ظل الظروف الحالية وتعزيز قدرتها على الاستمرار ومواجهة المخاطر الاقتصادية وظروف الحصار الاقتصادي الجائر.

المطلوبة– على ألا يعطي الامتياز لمعمل آخر ما يساعد على تنوع الأصناف الدوائية ويفتح الباب للتصدير مشكلاً مردوداً مالياً جيداً للقطاعين المتشاركين، ولكن ما نراه هو وجود معامل دواء تصنع أنواعاً واحدة بأسماء مختلفة ما يخلق شحاً في المواد، فالسوق موجودة وكذلك الأفكار ولكن نفتقر للتشريعات حسب د. هلال، ولا بد من وجود خريطة حقيقية للدواء تتمثل بتنوع التراخيص الدوائية لأنواعها لا أسماء مختلفة لمضمون واحد، وبخطوة جيدة باتجاه فتح خطوط إنتاج دوائية جديدة تم السماح باستيراد خط إنتاج مستعمل ضمن مواصفات محددة، ما يقلل كلفة فتح خط الإنتاج الجديد فقد يصل السعر إلى ٤٠ ألف دولار فقط، ما يسهم بخلق أنواع دوائية جديدة.

وعن الأسعار أوضح أن السعر انعكس على الجودة، فالجودة العالية لابد أن يلازمها تسعير مناسب، واليوم نرى الجودة رافقت السعر وليس العكس ففتح الباب الجزئي للتصدير لا يشكل حلاً، لكون القطاع الدوائي يمثل عاموداً اقتصادياً مهماً.

وبخصوص الدواء الأجنبي المطروح في السوق سأل د. هلال هل هو مستورد أم مهرب؟ إذ هناك العديد من أنواع الدواء المطروحة لابد من الوقوف عندها، فبمتابعة العديد من الوكلاء نجدهم يؤكدون أنهم ليسوا مسؤولين إلا عن الدواء الذي يوزعونه للمشافي الحكومية، واليوم نرى «حويصة» يبيعون الدواء المهرب وهنا لابد من وجود آلية تضبط مثل هذه الأعمال.

وفي سياق متصل أوضح الدكتور ماهر سينجر الخبير الاقتصادي أنه وفقاً لتصنيفات المخاطر العالمية المتوقعة لعام ٢٠٢١ تحتل الأخطار المتعلقة بالأوبئة المرتبة الثانية، وما هو إلا إشعار بضرورة الاستعداد للتعامل مع أخطار غير محددة المعالم، وبالتالي هناك مزيد من المشاكل على مستوى صحة الأفراد لقاء مزيد من الحلول الجاهزة أو المجهزة، ستتركز آثار هذه المخاطر على مستوى الحاجات الأساسية للإنسان ما يتطلب مزيداً من الاهتمام بالأمن الغذائي والأمن الدوائي.

فالاستثمار بمجال الصناعات الدوائية يعتبر من الاستثمارات المطلوبة وبغض النظر عن الدولة، لكونه يعتبر جزءاً من الأمن الدوائي للدول وخاصة في ظل الأزمات أو في ظل الحصار الاقتصادي الذي تعاني منه الدول، وبالتالي يوصف الاستثمار بالصناعات الدوائية باستثمار إستراتيجي أساسي لكونه يخدم الحاضر ويعتبر صمام أمان لمواجهة المستقبل.

منوهاً بارتباط الاستثمار في الصناعات الدوائية بأهداف تخدم الاقتصاد الوطني وتخدم أهداف التنمية المستدامة، فصناعة دوائية مستقرة تؤمن بأهمية البحث والتطوير والابتكار وعدم تقليد الصناعات الأجنبية تعني مزيداً من الأمن الدوائي ورافعة تزيد من نسب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.